قياس تأثير آليات الحوكمة الداخلية في جودة التقارير المالية

Measuring the impact of internal governance mechanisms on the quality of financial reports

Tabarak ayad jasim[1] | **Dr. Mohammed Abdullah Ibrahim[2]**

Received 27/4/2023
Accepted 21/5/2023
Published 30/12/2023

Abstract:

The research aims to define the theoretical framework for corporate governance and its mechanisms and shed light on corporate governance in Iraq as well as the theoretical framework for the quality of financial reports and their relationship and the role of corporate governance in activating them. A commercial bank as a sample for the research, and a survey list was prepared to show the extent to which the research sample banks are committed to applying internal governance mechanisms. imposed on them by the local environment, which leads to improving the quality of financial reports for these banks.

Keywords: corporate governance, the characteristics of professional skepticism internal governance mechanisms, Quality of financial reports

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى التعريف بالأطار النظري لحوكمة الشركات وآلياتها والقاء الضوء على حوكمة الشركات في العراق فضلاً عن الاطار النظري لجودة التقارير المالية وقياس تأثير حوكمة آليات الحوكمة الداخلية في جودة التقارير المالية. ولغرض تحقيق هدف البحث تم اختيارالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية كمجتمع للبحث مع تحديد (12) مصرفاً تجارياً كعينة للبحث، وتم أعداد قائمة الفحص لبيان مدى التزام المصارف عينة البحث بتطبيق آليات الحوكمة الداخلية.. وتوصل الباحثان إلى استنتاجات كان من أهمها أن أظهر البحث أن مجالس الإدارة للمصارف عينة البحث التي تلتزم بتطبيق دليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي والاراشادات والقوانين التي تفرضها عليها البيئة المحلية مما يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية لهذه المصارف.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات, آليات الحوكمة الداخلية, جودة التقارير المالية

1- Postgraduate Student, College of Management and Economics, University of Baghdad Tabarak.ayad1206a@coadec.uobaghdad.edu.iq.
2- Assistant Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, mohamed.Ibrahim@coadec.uobaghdad.edu.iq.

المقدمة:

برزت اهمية حوكمة الشركات لدى العديد من المنظمات وازدادت الحاجة الى حوكمة الشركات مع ظهور عولمة الاسواق المالية الدولية والحاجة الى جذب الاستثمارات الاجنبية وازالة الحواجز أمام تدفقات راس المال ولغرض تنظيم العلاقات بين اصحاب المصالح المختلفة في الوحدات الاقتصادية التي كانت احد اسباب الازمات الاقتصادية، أصبح من الضروري تبني موضوع حوكمة الشركات والياتها , اذ يعبر مفهوم الحوكمة بشكل عام بانه مجموعة من الاجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المنظمات والتحكم ومن خلال آليات الحوكمة ولا سيما آليات الحوكمة الداخلية يتم تحديد الحقوق وتوزيع المسؤوليات على الاطراف العاملة في المنظمة من قبل مجلس الادارة او اصحاب المصلحة وغيرهم من المدراء بهدف اعداد تقارير مالية شفافة ومنسجمة مع مصالح حملة الاسهم واصحاب المصلحة كما تعد جودة التقارير المالية شرطا اساسيا لوجود الشركات في الاسواق المالية العالمية, ولأجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث , تناول المبحث الأول منهجية البحث, أما المبحث الثاني فقد مفهوم وتعريف حوكمة الشركات, وآليات حوكمة الشركات، مع توضيح حوكمة الشركات في العراق وخصص المبحث الثالث لعرض مفهوم جودة التقارير المالية, وأساليب قياسها، مع بيان علاقة حوكمة الشركات في تفعيل جودة التقارير المالية وبيان تأثير آليات الحوكمة الداخلية في جودة التقارير المالية, , وخصائصه , والعوامل المؤثرة فيه , أما قياس تأثير آليات الحوكمة الداخلية وجودة التقارير المالية واختبار فرضيات البحث فكان موضوعاً للمبحث للرابع وقد اختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات التي تمثل المبحث الخامس منه.

المبحث الأول / منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث: اصبح مفهوم حوكمة الشركات وخاصة بعد الازمات الاقتصادية التي واجهت منظمات الاعمال في ثمانييات وتسعينيات القرن الماضي، الحل الاساسي للخروج من تلك الازمات ومدى الدور الذي تقوم به من اجل تحسين جودة التقارير المالية، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بطرح التساؤل الآتي :

(هل هناك تأثير لتطبيق آليات الحوكمة الداخلية في جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية؟)

ثانياً: أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من خلال بيان دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وامكانيتها في رفع مستوى جودة المعلومات والتقارير المالية وتوفيرها للمستخدمين في التوقيت المناسب

ثالثاً: أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1-دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

2-قياس تأثير اليات حوكمة الشركات الداخلية على جودة التقارير المالية

رابعاً: فرضية البحث: يستند البحث إلى الفرضية الأساسية الآتية:

"لايوجد تأثير لآليات الحوكمة الداخلية في جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"

خامساً: مجتمع وعينة البحث

- **مجتمع البحث:** يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والبالغ عددها (24) مصرفاً.
- **عينة البحث** : تتمثل عينة البحث بمجموعة من المصارف التجارية التي أختيرت بطريقة عشوائية والبالغ عددهم (12) مصرفاً متمثل ب(المصرف الاهلي العراقي، ومصرف الخليج التجاري، ومصرف عبر العراق، ومصرف سومر التجاري ، ومصرف بغداد، ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار. ومصرف الاقتصاد، ومصرف الاتحاد، ومصرف اشور الدولي،مصرف الاستثمار،المصرف التجاري العراقي، مصرف الائتمان

سادساً: الادوات المستخدمة لاثبات فرضية البحث :اعتمدت الباحثان على عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية وكالآتي حزمة البرنامج الإحصائي الجاهز (Spss) يستخدم لاستخراج النتائج . وتم الاعتماد على مجموعة الأدوات الإحصائية التي قسمت كما يأتي :

أ- الوسط الحسابي : يستخدم في معرفة مستوى الإجابة لكل محور من محاور قائمة الاستقصاء

ب- الانحراف المعياري : يستخدم من أجل معرفة درجة تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي

ت- التوزيع التكراري والنسب المئوية التي تستخدم لغرض وصف البيانات الخاصة باختبار عينة البحث

ث- معامل الثبات(كرونباخ ألفا) الذي يستخدم لاختبار صدق فقرات قائمة الاستقصاء

ج- الانحدار الخطي البسيط لاثبات الفرضية .

المبحث الثاني حوكمة الشركات

أولاً : مفهوم وتعريف حوكمة الشركات: بينت الدراسات والابحاث السابقة أن مفهوم حوكمة الشركات ظهر استجابة لموجة الفضائح المالية في الشركات الكبرى، وأكدت التطورات التي حدثت في البيئة الاقتصادية خلال الفترة الماضية في الحاجة الى ضمان أن تعمل الإدارة في تحقيق الرفاهية المستدامة للوحدة الاقتصادية ومساهميها، والتركيز على حوكمة فعالة لحماية المساهمين واصحاب المصالح الأخرى (Rezaee ,2008,28). ويعد مفهوم حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي حظيت بأهتمام كبير في نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي والعشرين بسبب الأزمات المالية والاقتصادية وما رافقها من ظروف غير مستقرة ومضطربه، ولذلك أصبح مفهوم حوكمة الشركات موضع أهتمام الكثير من المحاسبين وخبراء تقييم الوحدات الاقتصادية بأعتبارها أستراتيجية تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة والمساواة بالإضافة إلى ضمان حقوق المساهمين(Ali & others,2020; 81).

ولا يوجد هناك تعريف موحد متفق علية من قبل الباحثين والكتاب لمصطلح حوكمة الشركات، فقدعرفتها مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) بأنها:" سلسلة من العلاقات المترابطة بين القائمين على إدارة الوحدة الاقتصادية و المديرين التنفيذيين و المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين ،توفر إطاراً يتم من خلاله رسم وتحديد استراتيجيات وأهداف الوحدة الاقتصادية ومراقبة الأداء بشكل فعال والإبلاغ عنه"(Amartey et al ,2019: 4). وعرفها(Garzón) بأنها: مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى وضع مبادئ لإدارة الوحدة الاقتصادية ومراقبتها وتوجيه إجراءات تلك الوحدة لحماية المستثمرين وضمان أن مواردها المستثمرة تتم إدارتها بطريقة تحقق لهم الربحية والكفاءة(Garzón,2021: 180).

ثانياً: آليات حوكمة الشركات : يعود ظهور آليات حوكمة الشركات الى مشاكل الوكالة التي نتجت عن أنفصال ملكية رأس المال عن الإدارة ويمكن تعريفها بأنها:

مجموعة من الإجراءات المتخذة لضمان التنفيذ الفعال لمبادئ ولوائح حوكمة الشركات، والتي تحدد العلاقة بين المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين وتضمن الإدارة السليمة والمستمرة للوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى بقائها في بيئة الأعمال(aljazarawiu, khadir,2014; 333). ويمكن تصنيف أنواع آليات حوكمة الشركات الى نوعين كالاتي:

1. آليات الحوكمة الداخلية: تتمثل بالانشطة والفعآليات التي تقوم الوحدة الاقتصادية بتطبيقها داخلياً لتحديد العلاقات بين المساهمين ومجالي الإدارة والمدراء التنفيذين واصحاب المصلحة الاخرين(AL-Sarraf & Al-Taie,2021;4729). ويمكن تصنيفها الى الاتي:

1.1.آلية مجلس الإدارة واللجان التابعه لهُ: وهو عبارة عن هيكل من أشخاص يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب من طرف المساهمين، يتمثل عملهم الرئيسي بتوجية الإدارة والاشراف عليها، ويمثل مجلس الإدارة أعلى سلطة في الوحدة الاقتصادية وتوكل

اليه جميع الصلاحيات اللازمة لأتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق مصالح المساهمين والوحدة الاقتصادية وتقليل التكاليف التي تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية وسلطة اتخاذ القرار (Melah,2019; 60).

وهناك لجان تابعه لمجلس الإدارة تساعدها في اداء مهامها منها:

1.1.1. لجنة التدقيق: هي لجنة يتم تشكيلها من قبل مجلس الإدارة مكونه من الأعضاء غير التنفيذين وظيفتها القيام بالإشراف المستقل على التقارير المالية وعمليات التدقيق الخارجي، يقع على عاتقها واجب مساعدة مجلس المفوضين لضمان تقديم التقارير المالية للوحدة الاقتصادية بشكل عادل وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وتنفيذ هيكل الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية بشكل جيد، وتنفيذ عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وفقاً لمعايير التدقيق المعمول بها (permatasari, 2019: 749)

1.1.2. لجنة التعويض: هي لجنة مشتركة موصى بها بموجب قوانين حوكمة الشركات المطبقة على الوحدات الاقتصادية المدرجة في جميع البلدان، تعمل هذه اللجنة على وضع سياسة بشأن المكافآت مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الاعمال وجودة الاداء ونوع الصناعة والقطاع ومستويات التدفق النقدي ومقاييس الاداء الرشيدة من أجل إن تكون هذه اللجنه فعاله. وتعمل هذه اللجان على جذب وتحفيز المدراء التنفيذين لتحقيق الاهداف التي تصب في مصلحة المساهمين على المدى الطويل، وعلى الاغلب تضم لجنه المكافآت المدراء غير التنفيذين لتحسين عملية اتخاذ القرار المستقل بشأن رواتب المدراء التنفيذين (Bel–omssmoliner ,2022: 4).

1.1.3.لجنة إدارة المخاطر: تم تعريف إدارة المخاطر من قبل (COSO) بأنها عملية تتم من خلال مجلس الإدارة، والإدارة، وجميع الموظفين لتنفيذ أستراتيجية عبر الوحدة الاقتصادية بأكملها، وتهدف الى تحديد الاحداث المحتملة التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الوحدة الاقتصادية والعمل على إدارة الخطر ليكون ضمن حدود المخاطر المقبولة من أجل تقديم ضمان معقول بتحقيق الاهداف، وتعمل لجنة إدارة المخاطر بتوفر وعي كافي بالمخاطر لتحديد الأولويات على اساس تلك المخاطر(ugwu et al,2021:24).

1.2.آلية تركز الملكية: يشير مفهوم تركز الملكية الى مجموع او عدد المساهمين الذين يمتلكون نسبة كبيرة من رأس المال الوحدة الاقتصادية مما يسمح لهم بالتأثير والمشاركة في قرارات الوحدة الاقتصادية سواء التمويلية او التشغيلية (Meligy,2014; 12). وتتميز الوحدة الاقتصادية ذات الملكية المركزة إن كبار المساهمين لديهم حافز قوي للمراقبة الفعالة والتأثير على إدارة الوحدة لحماية استثماراتهم ومن الممكن إن يخفض من تكاليف الوكالة ووضع حد للسلوك الانتهازي للإدارة العليا، وكلما تركزت الملكية بيد عدد قليل من المساهمين قل الضغط على الإدارة لتلبية توقعات الارباح القصيرة الاجل وذلك لأن يكون تركيزهم على الارباح للمدى الطويل (alves, 2012:60)

1.3. **آلية تعويضات المديرين التنفيذين:** إن المدير التنفيذي هو الوجه العام للوحدة الاقتصادية الذي يدير الموارد والعمليات بأكملها ويعمل كحلقة وصل بين الوحدة الاقتصادية ومجلس الإدارة والمستثمرين، ويكون مسؤولاً عن النجاح الذي تحققه الوحدة، ويمكن تعريف تعويضات المدير التنفيذي على إنها الحوافز المالية وغير المالية مثل الرواتب والمزايا والمكافات والاسهم التي يحصل عليها المدير التنفيذي من الوحدة جراء الخدمات القدمة من قبله(Akinwunmi,2020;24).

2- آليات الحوكمة الخارجية: تتمثل بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصلحة الخارجيون على الوحدة الاقتصادية وتشمل (عمليات الدمج والاستحواذ) للأدوات التقليدية بالإضافة إلى المنافسة في السوق على المنتجات (الخدمات) والعمل الإداري لإصلاح قطاع الأعمال (abd al-Rahman,2021;79)

ثالثاً: حوكمة الشركات في العراق :ان اصدار النظام المحاسبي الموحد في العراق سنه 1985 يمثل خطوة ابتدائية لتطبيق حوكمة الشركات، ثم بعد ذلك تم إصدار مجموعة من القوانين التي تنظم أعمال الوحدات الاقتصادية ومنها قانون الشركات رقم (2) لسنه 1997 والمعدل 2004، الى جانب ذلك نظام ممارسة مهنة المراقبة وتدقيق الحسابات رقم (3) لسنه 1999، ويرى

(Muhammad) إن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات في العراق يحسن من الإداء الاقتصادي والمالي والاستثماري للوحدات الاقتصادية، كما يعد الورقة الرابحة في العراق الذي يحاول ايجاد قنوات استثمارية من خلال فتح المجال للشركات العالمية للاستثمار ، بجانب ذلك تطبيق حوكمة الشركات يضمن حقوق المساهمين والمستثمرين وحماية اصول الوحدة ومواردها (Muhammad,2012; 67).بالاضافة الى التطورات الحالية والانفتاح المطلوب لسوق العراق للأوراق المالية ومدى نجاحه في جذب المزيد من التداول الحقيقي أذ سعى المشرع العراقي من خلال التشريعات الوطنية الى تسليط الضوء على مبادئ وقواعد نظام حوكمة الشركات أذ جاء في المادة الاولى (1) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنه 1997 المعدل سنه 2004 الصادر بقرار من سلطة الائتلاف المؤقته "يهدف القانون الى تنظيم الوحدات الاقتصادية وحماية الدائنين من عمليات الاحتيال وحماية حاملي الإسهم من تضارب المصالح ومن سوء تصرف مسؤولي الوحدات, وتعزيز توفير المعلومات للملاك التي تتعلق بقرارات تؤثر على استثماراتهم" ويتضح من النصوص الواردة في قانون الشركات العراقي أهتمام المشرع وسعيه الى تحقيق أهداف ومبادئ حوكمة الشركات في الوحدات الاقتصادية الوطنية، والأسواق المالية بالأضافة الى تنمية الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من إن هذه النصوص التشريعية هي خطوة جيدة نحو توفير بيئة مناسبه لانشاء نظام لحوكمة الشركات في العراق، الا أنه أصبح من الضروري في وقتنا الحالي أما تعديل القوانين الخاصه بالوحدات الاقتصادية وفق مبادئ حوكمة الشركات أو أصدار نظام خاص لتطبيقها وفق المعايير المحاسبية في جميع الوحدات الاقتصادية والمؤسسات المصرفية، وذلك للتقليل من الاثار السلبية للأزمات ، وتعزيز الاستقرار والتنمية في الاسواق الوطنية (Hussein,2021;73)

المبحث الثالث– جودة التقارير المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات

أولاً: مفهوم جودة التقارير المالية:وتمثل التقارير المالية النتاج النهائي للعملية المحاسبية للوحدة الاقتصادية، والغرض من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات مالية حول الوحدة الاقتصادية والتي تكون مفيدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات بشأن توفير الموارد للوحدة الاقتصادية، وتشتمل تلك القرارات، شراء او بيع أو حيازة أدوات حقوق الملكية والديون، وتقديم أو تسوية القروض وغيرها من أشكال الائتمان، لذلك تعد التقارير المالية للأغراض العامة أمرا هاماً لمعظم أصحاب المصلحة، لتوفير المعلومات المالية المتعلقة بالمركز المالي وما حققته الوحدة الاقتصادية من نتائج والتي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية (musa,2015: 11). و ينظر للجودة بأنها أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تعظيم روح التنافس بين الوحدات الاقتصادية والخدمات المختلفة من خلال إزدياد الوعي لدى المستهلكين في اختيار الخدمات التي تمتاز بجودة عالية، وقد ساهم ذلك بالأهتمام وتكثيف الجهود المبذولة للسعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية (Khadra,2015;44). وقد عرفت جودة التقارير المالية بحسب(FAF) بأنها البساطة والوضوح وقدرتها على توفير المعلومات في التوقيت المناسب ، وترى منظمة (AICPA) الجودة على أنها قدرة المعلومات على التنبؤ بالأضافة الى مدى ملاءمتها للهدف من استخدامها(Abu Saeed,2017;47) ويرى(Almueayni) أنه يمكن تعريف جودة الارباح بأنها واحدة من عناصر جودة الإبلاغ المالي والتي يتم من خلالها معرفة وقياس المدى الذي تكون فيه الارباح التي تم الاعلان عنها لها القابلية على الديمومة مصحوباً بالتدفقات النقدية، او ما يطلق عليه بالبعد النقدي لجودة الارباح(Almueayni,2011: 98).

ثانياً: أساليب قياس جودة التقارير المالية : لايوجد هناك مقياس محدد متفق عليه من قبل الباحثين لقياس جودة التقارير، وهناك عدة طرق وأساليب القياس، منها قياس جودة التقارير المالية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية، ولكن أكثرها شيوعاً هو القياس الكمي بالاعتماد على الارقام الواردة في التقارير المالية لتعكس جوانب مختلفة لجودة التقارير ، واعتمدت كل دراسة على مقياس او عدة مقاييس ونال قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الارباح اهتماماً أكثر(Al-Harbi,2021;236).

وتعرف جودة الارباح بأنها تلك الأرباح المستمرة والتي يمكن تقديرها والتنبؤ بها والتي تطابق مع تدفقات النقدية (hameed et al 2019: 7,) ويرى(Rasheed & abdulla) **انه** تم استخدام منظورين مختلفين لفحص جودة الأرباح في المحاسبة: الأولى كانت من منظور فائدة القرار، فقد كان أول من طور فكرة جودة الأرباح (OGlove). وذكر في تقارير استشارية للاستثمار أن جودة الأرباح تتسم بالاستمرارية ، لكنه لم يقدم مفهوماً خاصاً بها، أما المدخل. وصف محتويات الأرباح الحالية بوضوح من أجل توقع مستقبلها بالمعنى المقبول ، إما من وجهة نظر اقتصادية ، أما المنظور الثاني هو منظور اقتصادي فيرى جودة الارباح تعتمد على الدرجة التي يتم بها التقارب بين المفاهيم المحاسبية والاقتصادية للدخل ، بالاستنادعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال كمدخل لتقدير الدخل(Rasheed & Abdulla,2022; 213) ولقياس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات تبدأ بقياس الاستحقاق الإجمالي والمتمثل في الفرق بين صافي الدخل الدخل التشغيلي مطروحاً منه التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويتمثل الاستحقاق الإجمالي من جزئين هما الاستحقاق الاختياري والاستحقاق غير الاختياري (Nawaji,2019; 14). وهناك الكثير من النماذج التي تعتمد على الاستحقاقات الاختياريه كممقياس لأدارة الأرباح لكن افضلها وأكثرها انتشارا و متمثل بالاتي:.

1- نموذج jones لسنه 1991: أقترح جونز نموذجا للتخفيف من المستحقات غير الاختيارية الثابتة من فترة إلى أخرى، يأخذ هذا النموذج في الاعتبار تأثير التغيرات على الوضع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، وقد عمل النموذج على إدخال عاملين لتقدير المستحقات الاختياريه متمثلة برقم الأعمال و إجمالي الأصول الثابتة ويتم التعبير عن نموذج jones لقياس المستحقات غير الاختيارية عن طريق المعادلة التالية(jones,1991: 211):

$$NDAit / Ait-1 = \alpha1 (1 /Ait-1) + \alpha2 (\Delta REVit / Ait-1) + \alpha3 (PPEit/ Ait-1)$$

2 – نموذج jones المعدل لسنه 1995 : وقد عمل Dechow et al في سنه 1995على تطوير نموذج Jones 1991 حيث انه تم تعديل التغير في صافي الإيرادات مطروحاً منه التغير في حسابات تحت التحصيل ، ويعمل النموذج المعدل على تحديد المستحقات غير الاختياريه ولمعرفة التغيرات في مستحقات القبض في نهاية الفترة (Dechow,1995: 210-211). ويتم التعبير عنها من خلال المعادلة التالية:

$$TAi,t/Ai,t-1=\alpha+\beta1(1/Ai,t-1)+\beta2\{(\Delta REVi,t-\Delta RECi,t)/Ai,t-1\}+\beta3(PPEi,t/Ai,t-1)+\varepsilon i,t$$

3- نموذج Kothari et al لسنه 2005 : ويطلق عليه نموذج الاستحقاقات الاختياريه المعدلة بالأداء، حيث يقوم بربط المستحقات بأداء الوحدة الاقتصادية وقد قام بتضمين عنصر جديد للمعادلة(ROA) وهو العائد على على الاصول(Kothari,2005; 174). أذ انه يمكن تمثيلة من خلال المعادلة الاتية

$$TAit=\alpha0+\alpha1(1/ Ait-1)+\alpha2\ \Delta REVit\ +\alpha3PPEit+\alpha4ROAit(or\ it-1)+\alpha it$$

حيث ان:

$Ta_{i,t}$: المستحقات الكلية في السنة t للشركة i

$REV_{i,t}\Delta$: التغيير في ايرادات الوحدة i في السنة t

$PPE_{i,t}$: الممتلكات والمعدات والمباني

$A_{i,t-1}$: اجمالي الموجودات في السنة t-1 للشركة i

$ROA_{i,t}$: معدل العائد على الموجودات

$REC_{i,t}\Delta$: التغير في حساب المدينون

e_{it} : الخطأ العشوائي

ثالثا: دور حوكمة الشركات في تفعيل جودة التقارير المالية:يقوم نظام حوكمة الشركات من خلال صلاحيته على تطبيق مجموعة من المعايير الرقابية والقانونية والمهنية والفنية على تحقيق الخصائص الاساسية والمعززة لجودة المعلومات المحاسبية وتتمثل في

ملاءمة المعلومات وأمكانية الاعتماد عليها وقابليتها للمقارنة والإفصاح العادل للمعلومة مما يضمن كافة الحقوق والواجبات لأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية (Qourin,2021;191)

وتتمثل معايير جودة التقارير المالية بالاتي:

اولاً: المعايير القانونية:العمل على سن تشريعات وسياسات واضحة تساعد على التحكم في عمل الوحدات الاقتصادية أذ تعمل العديد من المؤسسات المهنية في مختلف الدول على تطوير معايير جودة التقارير المالية و الالتزام بها، إلى جانب توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط الأداء في الوحدة الاقتصادية بما يتماشى مع المتطلبات القانونية التي تلتزم بها الوحدات الاقتصادية في الأفصاح الكافي عن أدائها(Abu Hamam,2009;58).

ثانياً: معايير رقابية : ينظر إلى الرقابة بأنها أحد مكونات العملية الإدارية التي تمثل الأساس لمجلس الإدارة والمستثمرين، ومن أجل تحسين كفاءة الوحدة الاقتصادية وتعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية مما يؤثر في تعزيز الدور المفيد للرقابة تهتم المعايير الرقابية بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهل من عملية تخصيص الموارد .(zawy,2016;101)

ثالثاً: معايير مهنية: حظت صياغة المعايير المحاسبية والممارسة المحاسبية بأهتمام كبير لأن المحاسبة تؤثر دائمًا وتتأثر بمحيطها. ومن أجل ضمان حقوق جميع الأطراف ذات المصالح المتنافسة، تبنت مهنة المحاسبة مجموعة عامة من معايير وإجراءات المحاسبة والتدقيق، والتي تشجع الإدارة على إنتاج تقارير مالية عالية الجودة(Al-Jajjawi& Al-Obaidi,2014;81)

رابعاً: معايير فنية: ان وجود معايير فنية يؤدي الى تطوير جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية ويزيد من ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية ومن ثم رفع وزيادة الاستثمار (Al-Issa,2018;58)

رابعاً: تأثير الآليات الدخلية لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية: إن الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات يرفع من مستوى ثقة الجمهور المالي في القوائم المالية مما يؤثر بشكل إيجابي على دقة التقارير المالية والبيانات المالية التي تتضمنها تلك التقارير ونتيجة لذلك اصبح الجمهور المالي أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مالية مستمرة(Al-Harbi,2021;225).

وقد قام (uwuigbe et al) بتحليل التقارير المالية للبنوك المدرجة في نيجيريا للسنوات من (2005-2018) وقد بين أن مجالس الإدارة الاكبر تؤدي من أبطاء عملية صنع القرار، وقد أشار الى أن وجود مدراء مستقليين يساهم في التخفيف من تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين، بالاضافة الى ان التنوع في الخبرات والتجارب لمدى المديرين التنفيذين يساهم من تحسين عملية أعداد التقارير المالية . وأوصت الدراسة بأن يكون أعضاء مجلس الإدارة بحجم معقول لأن ذلك سوف ينعكس ايجابياً على جودة وتوقيت التقارير المالية (uwuigbe et al ,2018: 19). في حين يرى (Abdel-Fattah) إن اجتماعات مجلس الإدارة يمكن أن يسيطر عليها رئيس مجلس الإدارة من خلال وضع جدول الأعمال، ومن المحتمل أن يكون هناك نقص في الاستقلالية بين الادارة ومجلس الإدارة إذا كان الرئيس التنفيذي هو نفسه رئيساً لمجلس الإدارة، وتؤدي سيطرة الرئيس التنفيذي للوحدة الاقتصادية بأنه من الممكن أن تكون هناك إرباك إذا كانت مصالح الرئيس التنفيذي للوحدة الاقتصادية تختلف عن مصالح مساهميها، بالإضافة إلى ذلك تؤدي هيمنة الرئيس التنفيذي إلى تدمج بين إدارة القرارات والرقابة على القرارات، ومن الممكن أن يكون الفصل بين أدوار دور الرئيس التنفيذي ودور رئيس مجلس الإدارة يؤدي إلى تحقيق فاعلية و تحسين وظيفة الرقابة لمجلس الإدارة وبذلك يؤدي إلى جودة أرباح اقل(Abdel-Fattah,2019;102).

ويوثر تركز المليكة في جودة التقارير فيرى أنه تزداد جودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية ذات الملكية المركزة لأن الوحدات الاقتصادية التي تتمتع بتركز الملكية توفر حافز كبير للمساهمين لمراقبة الادارة اذ ان أن تركز الملكية يحسن من سلوك الادارة فيما يخص التقارير ذات الجودة المخفضة (Pongsaporamat,2016: 6805) أما بخصوص تعويضات المدير التنفيذي يرى(Ibrahim) أن هناك العديد من الدوافع لدى أدارة ا التنفيذية في الوحدة الاقتصادية تدفعها الى تشوية في التقارير المالية بأرباح الفترة مما يؤدي الى التقليل من جودة الارباح، وقام بأستخدام عينة مكونة من 60 شركة مساهمة مدرجة لدى

البورصة المصرية للفترة (2006-2018) لبيان تأثير حوافز المدير التنفيذي على خصائص المعلومات المتعلقة بجودة الارباح ،ويمنح المدير التنفيذي تعويضات والتي هي الحوافز الإداريةي للمدير التنفيذي خلال السنه، وقد تكون تلك التعويضات بشكل زيادة المرتب وما في حكمه او تعويضات المبنيه على مدفوعات الاسهم وتعد هي من أهم المكافأت من فترة التسعينات الى غاية الان وذلك بسبب العلاقة بين سعر الاسهم والربح الذي يترتب عليه ارتفاع القيمة السوقية للأسهم، وأن الوحدات الاقتصادية التي تمنح المزيد من المكافات المبنية على الاسهم يكون لديها مخاطرة أكثر وذلك لان قد يلجأ المدراء التنفيذين الى القيام بسلوكيات انتهازية كتمهيد الدخل وغيرها التي تؤثر على جودة المستحقات مما يجهل تنخفض وتؤثر في جودة التقارير المالية(Ibrahim,2019;114).

المبحث الرابع– اختبار فرضيات البحث

اولاً: اختبارات مقياس البحث:

الصدق والثبات

1. **الصدق:** يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدلل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها.

2. **الثبات:** وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين:

1.2 الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تقوم فكرة التجزئة النصفية على اساس قسمة فقرات المقياس الى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات على وفق هذه الطريقة يتم تقسيم فقرات المقياس الى نصفين يضم الأول الفقرات الزوجية ويضم الثاني الفقرات الفردية ، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين ومعادلة سبيرمان براون التصحيحية.

2.2 معامل (ألفا) للاتساق الداخلي: ان معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في اغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة الى أخرى، لان هذه المعادلة تعكس مدى اتساق الفقرات داخلياً.

والنتائج كما في الجدول الاتي :

جدول (1) يبين معامل الفا كرومباخ والتجزئة النصفية

المحور	اسم المحور	عدد	قيم الفا	التجزئة النصفية	
		الفقرات		معامل ارتباط بيرسون	معادلة سبيرمان براون التصحيحية
الاول	واقع تطبيق آلية مجلس الإدارة واللجان التابعه له في المصارف العراقية	10	0.953	0.941	0.970
الثاني	آلية تركز الملكية في المصارف العراقية	7	0.915	0.888	0.941
الثالث	آلية تعويضات المديرين التنفيذين في المصارف العراقية	7	0.961	0.906	0.951
	بصورة عامة	24	0.976	0.936	0.967

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيSpss

ثانياً: الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث: لمعرفة اجابات العينة حول الفقرات في كل بعد سنستخدم النسب والتكرارات والاوساط الحسابية المرجحة ولمعرفة اتجاه الاجابات سنقارن الوسط الحسابي مع الوسط الفرضي فاذا كانت قيمة الوسط الحسابي اكبر من قيمة الوسط الفرضي هذا يعني بان اتجاهات اجابات أفراد العينة كانت متجهة نحو المطبق اما اذا كانت قيمة الوسط الحسابي اصغر من قيمة الوسط الفرضي هذا يعني بان الاجابات متجهة نحو غير مطبق اما قيمة الوسط الفرضي يحسب بالطريقة التالية:

الوسط الفرضي=مجموع بدائل المقياس / عدد البدائل

الوسط الفرضي $= \frac{(3+2+1)}{3} = 2$

والنتائج كما يلي:

1. **واقع تطبيق آلية مجلس الإدارة واللجان التابعه له في المصارف العراقية:**

جدول (2) يبين الاوساط الحسابية والنسب واتجاه الاجابة

ت		مطبق (%)	مطبق الى حد ما (%)	غير مطبق (%)	الوسط الحسابي	اتجاه الاجابة
1	يسهم توظيف آليات الحوكمة الداخلية على حماية مصالح الأطراف المعنية وضمان دقة التقارير المالية	100.0	--	--	3.00	مطبق
2	تحرص اللجان التي يشكلها مجلس الادارة على الالتزام بالقوانين واهداف الوحدة الاقتصادية وخططها	72.3	27.7	--	2.72	مطبق
3	يؤدي أعضاء مجلس الإدارة واجباتهم من دون أي ضغط من شأنه أن يؤدي الى تضارب مصالح الوحدة الاقتصادية	80.9	19.1	--	2.81	مطبق
4	يعمل أعضاء مجلس الإدارة المستقلون(غير التنفيذين) بجدية أكثر للدفاع عن رأس مال المساهمين	59.6	40.4	--	2.60	مطبق
5	يساهم العدد الاكبر من مجالس الإدارة المتكونه من مدراء خارجيين من رفع مستوى جودة التقارير المالية	63.8	36.2	--	2.64	مطبق
6	أن الفصل بين مسؤوليات الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يساعد في تحسين وظيفة الرقابة مما يقلل من جودة الارباح	68.1	23.4	8.5	2.60	مطبق
7	أن اجتماع مجلس الادارة لوقت طويل وبانتظام يساهم بتوفير فحص وتوازن فعال على الادارة	89.4	10.6	--	2.89	مطبق
8	تحسين قدرة لجان التدقيق على تحليل التقارير المالية الصادرة عن الوحدة الاقتصادية	40.4	59.6	--	2.40	مطبق الى حد ما
9	التأكد من التزام الوحدة الاقتصادية بإرشادات الامتثال وبدليل حوكمة الشركات	100.0	--	--	3.00	مطبق
10	تساهم لجنه المخاطر بتقييم المخاطر المالية وغير المالية الجوهرية وتحديد كيفية تأثيرها على قدرة الوحدة الاقتصادية في مواصلة العمل وخلق استراتيجيات التحوط اللازمة لمواجتها .	72.3	27.7	--	2.72	مطبق

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائيSPSS

من خلال الجدول (2) والذي يبين واقع تطبيق آلية مجلس الإدارة واللجان التابعه له في المصارف العراقية نلاحظ:

1. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يساهم توظيف آليات الحوكمة الداخلية على حماية مصالح الأطراف المعنية وضمان دقة التقارير المالية) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (100%). وهذا يدل بأن المصارف عينة البحث تساهم في حماية مصالح كافة الأطراف من خلال التطبيق السليم لآليات الحوكمة

2. اتجهت اجابات العينة لفقرة (تحرص اللجان التي يشكلها مجلس الادارة على الالتزام بالقوانين واهداف الوحدة الاقتصادية وخططها) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.72) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (72.3%). وهذا ما يؤكد على ألتزام المصارف بدليل حوكمة الشركات الصادر من البنك المركزي العراقي الى جانب الالتزام بخطط وأهداف الوحدة الاقتصادية.

3. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يؤدي أعضاء مجلس الإدارة واجباتهم من دون أي ضغط من شأنه أن يؤدي الى تضارب مصالح الوحدة الاقتصادية) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.81) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (80.9%)، وهذا يعزز من قدرة مجالس الإدارة على تنظيم تعارض المصالح مع كافة الاطراف

4. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يعمل أعضاء مجلس الإدارة المستقلون(غير التنفيذين) بجدية أكثر للدفاع عن رأس مال المساهمين) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.60) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (59.6%)، وهذا مايؤكد على ضرورة زيادة الاعضاء غير التنفيذين

5. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يساهم العدد الاكبر من مجالس الإدارة المتكونه من مدراء خارجيين من رفع مستوى جودة التقارير المالية) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.64) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (63.8%). وهذا يعزز من قدرة مجالس الإدارة في ممارسة الدور الاشرافي والرقابي على أداء الوحدة الاقتصادية.

6. اتجهت اجابات العينة لفقرة (أن الفصل بين مسؤوليات الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يساعد في تحسين وظيفة الرقابة مما يقلل من جودة الارباح) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.60) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (68.1%).

7. اتجهت اجابات العينة لفقرة (أن اجتماع مجلس الادارة لوقت طويل وبانتظام يساهم بتوفير فحص وتوازن فعال على الادارة) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.89) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (89.4%). وهذا ما يؤكد ضرورة قيام المجلس بعقد الاجتماعات لفترات طويلة وبانتظام.

8. اتجهت اجابات العينة لفقرة (تحسين قدرة لجان التدقيق على تحليل التقارير المالية الصادرة عن الوحدة الاقتصادية والحد من ممارسة إدارة الإرباح) نحو المطبق الى حد ما حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.40) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق الى حد ما (59.6%).وهذا يدل على أهمية دور لجان التدقيق في التقليل من ممارسة إدارة الارباح من خلال زيادة القدرة والقابلية على فهم وتفسير التقارير المالية

9. اتجهت اجابات العينة لفقرة (التأكد من التزام الوحدة الاقتصادية بإرشادات الامتثال وبدليل حوكمة الشركات) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.00) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (100%). وهذا يدل على أهتمام المصارف بالتطبيق السليم لمبادى وآليات حوكمة الشركات.

10. اتجهت اجابات العينة لفقرة (تساهم لجنه المخاطر بتقييم المخاطر المالية وغير المالية الجوهرية وتحديد كيفية تأثيرها على قدرة الوحدة الاقتصادية في مواصلة العمل وخلق استراتيجيات التحوط اللازمة لمواجتها) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.72) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (72.3%). وهذا ما يؤكد على أهتمام المصارف بتقييم المخاطر المالية وغير المالية والاستعداد لها.

كما بلغت قيمة الوسط الحسابي للمحور (2.74) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي اي اتجاه الاجابة للمحور بصورة عامة نحو المطبق بنسبة (93.6%).

2. **آلية تركز الملكية في المصارف العراقية:**

جدول (3) يبين الاوساط الحسابية والنسب واتجاه الاجابة

ت		مطبق (%)	مطبق الى حد ما (%)	غير مطبق (%)	الوسط الحسابي	اتجاه الاجابة
1	تساهم الوحدات الاقتصادية ذات الملكية المركزة بأعطاء حافز للمساهمين من مراقبة الادارة وبالتالي التحسين من جودة التقارير المالية.	83.0	17.0	--	2.83	مطبق
2	أن المساهين الذين يمتلكون نسبة كبيرة من رأس المال يسمح لهم بالتاثير والمشاركة في القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية	80.9	14.8	4.3	2.77	مطبق
3	يساهم تركز الملكية بيد عدد قليل من المساهمين بالضغط على الإدارة بالتركيز على الارباح طويلة الاجل.	38.3	55.3	6.4	2.32	مطبق
4	يؤدي تركز الملكية بأن يكون هناك تأمر مع الإدارة لتحقيق مصالح شخصية على حساب الاقلية	17.0	23.4	59.6	1.57	غير مطبق
5	أن تشتت الملكية الى نسب صغيرة من المساهمين يؤدي الى ضعف في الاشراف والرقابة على أعمال الوحدة الاقتصادية.	19.1	63.8	17.1	2.02	مطبق الى حد ما
6	تساهم الإدارة ذات الملكية المركزة من خلال ماتمتلكة من تأثير وحافز في مراقبة أعمال الإدارة من أحتمال حدوث سوء الإدارة والاحتيال	66.0	27.7	6.4	2.60	مطبق
7	إن تشتت الملكية بيد عدد قليل من المساهمين يزيد من أحتمالية تضارب المصالح بسبب التعارض والتباين في الاهتمامات بين مختلف الأطراف.	12.8	55.3	31.9	1.81	مطبق الى حد ما

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول (3) والذي يبين آلية تركز الملكية في المصارف العراقية نلاحظ:

1. اتجهت اجابات العينة لفقرة (تساهم الوحدات الاقتصادية ذات الملكية المركزة بأعطاء حافز للمساهمين من مراقبة الادارة وبالتالي التحسين من جودة التقارير المالية) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.83) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (83%). وهذا يدل بأن تركز الملكية ينعكس ايجابياً على جودة التقارير المالية

2. اتجهت اجابات العينة لفقرة (أن المساهين الذين يمتلكون نسبة كبيرة من رأس المال يسمح لهم بالتاثير والمشاركة في القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.77) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (80.9%).وهذا ما يؤكد تركز الملكية بيد عدد أكبرمن المساهمين يوفر دافع لمراقبة الكيفية التي تدار بها الوحدة الاقتصادية

3. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يساهم تركز الملكية بيد عدد قليل من المساهمين بالضغط على الإدارة بالتركيز على الارباح طويلة الاجل) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.32) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (38.3%). وهذا يدل على اهتمام المساهمين بالارباح على المدى البعيد وتوجيه الانشطة بما يحقق لهم زيادة في قيمة الوحدة الاقتصادية

4. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يؤدي تركز الملكية بأن يكون هناك تأمر مع الإدارة لتحقيق مصالح شخصية على حساب الاقلية) نحو الغير مطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (1.57) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة الغير المطبق (59.6%) كما بلغت قيمة المطبق (17%). وهذا يدل بأنه ليس من الضروري أن يؤدي تركز الملكية الى الى وجود تعارض من شأنة أن يلحق بالضرر بحملة أقلية الاسهم.

5. اتجهت اجابات العينة لفقرة (أن تشتت الملكية الى نسب صغيرة من المساهمين يؤدي الى ضعف في الاشراف والرقابة على أعمال الوحدة الاقتصادية) نحو المطبق الى حد ما حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.02) وهي مقاربة من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق الى حد ما (63.8%) اما نسبة المطبق فقد بلغت (19.1%)، وهذا يؤكد بأن تشتت الملكية بيد عدد قليل قد لا يوفر لهم الحافز ولا السيطرة على قرارات مجالس الإدارة.

6. اتجهت اجابات العينة لفقرة (تساهم الإدارة ذات الملكية المركزة من خلال ماتمتلكة من تأثير وحافز في مراقبة أعمال الإدارة من أحتمال حدوث سوء الإدارة والاحتيال) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.60) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (66%). وبمعنى ذلك تسعى الإدارة من خلال ما تمتلكة من سلطة وتأثير في مراقبة إداء الوحدة الاقتصادية

7. اتجهت اجابات العينة لفقرة (إن تشتت الملكية بيد عدد قليل من المساهمين يزيد من أحتمالية تضارب المصالح بسبب التعارض والتباين في الاهتمامات بين مختلف الأطراف) نحو المطبق الى حد ما حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (1.81) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي(2)، كما بلغت نسبة المطبق الى حد ما (55.3%)، كما نلاحظ بان نسبة المطبقا بلغت (12.8%). وهذا يدل بأنه ليس من الضروري أن يؤدي تشتت الملكية في بعض الحالات الى تباين في المصالح

كما بلغت قيمة الوسط الحسابي للمحور (2.27) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي اي اتجاه الاجابة للمحور بصورة عامة نحو المطبق بنسبة (21.3%) كم نلاحظ بان نسبة المطبق الى حد ما بلغت (78.7%) وهي اكبر من قيمة المطبق لهذا المحور.

3. آلية تعويضات المديرين التنفيذين في المصارف العراقية:

جدول (4) يبين الاوساط الحسابية والنسب واتجاه الاجابة

ت		مطبق (%)	مطبق الى حد ما (%)	غير مطبق (%)	الوسط الحسابي	اتجاه الاجابة
1	تساهم الحوافز والمكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الادارة في تحسين الاداء المالي للوحدة الاقتصادية	91.5	8.5	--	2.91	مطبق
2	يتم منح تعويضات المدير التنفيذي بشكل يتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتقة.	80.9	19.1	--	2.81	مطبق
3	هناك تشريعات وقوانين يتم الرجوع اليها عند تحديد تعويضات المدير التنفيذي.	59.6	34.0	6.4	2.53	مطبق
4	هناك فترة محددة تمثل حد اقصى لشغل منصب المدير التنفيذي.	57.4	29.8	12.8	2.45	مطبق
5	تساعد آلية تعويضات المدير التنفيذي من جعل مصالح المساهمين والمديرين التنفيذين متوافقة مما ينتج عنها مصالح متناغمة	46.8	53.2	--	2.47	مطبق الى حد ما
6	يسعى مجلس الإدارة بتعيين المدير التنفيذي وتحديد صلاحياته والاشراف عليه وكذلك تحديد أجورة ومكافأته.	100.0	--	--	3.00	مطبق
7	يعمل المدراء التنفيذيون في ظل خطط تمكنهم من الحصول على مكافآت وبالتالي تزيد من أجمالي رواتبهم	44.7	55.3	--	2.45	مطبق الى حد ما

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Spss

من خلال الجدول (4) والذي يبين آلية تعويضات المديرين التنفيذين في المصارف العراقية نلاحظ:

1. اتجهت اجابات العينة لفقرة (تساهم الحوافز والمكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الادارة في تحسين الاداء المالي للوحدة الاقتصادية) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.91) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (91.5%).وهذا يدل على التأثير الايجابي للحوافز والمكافأت المقدمة في تحسين الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وبالتالي تقديم تقاريرمالية بجودة عالية .

2. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يتم منح تعويضات المدير التنفيذي بشكل يتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتقة) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.81) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (80.9%).وهذا ما يوكد بأن هناك نسبه وتناسب عند منح التعويضات بما يساوي المهام المقدمة اليه.

3. اتجهت اجابات العينة لفقرة (هناك تشريعات وقوانين يتم الرجوع اليها عند تحديد تعويضات المدير التنفيذي) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.53) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (59.6%)، مما يدل بأن هناك أرشادات وقوانين عند تحديد قيمة التعويض ولا تتم بطريقة عشوائية.

4. اتجهت اجابات العينة لفقرة (هناك فترة محددة تمثل حد اقصى لشغل منصب المدير التنفيذي) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.45) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (57.4%). وهذا يؤكد بأن المدير التنفيذي يشغل المنصب لفترة محددة

5. اتجهت اجابات العينة لفقرة (تساعد آلية تعويضات المدير التنفيذي من جعل مصالح المساهمين والمديرين التنفيذين متوافقة مما ينتج عنها مصالح متناغمة) نحو المطبق الى حد ما حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.47) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق الى حد ما (53.2%). وهذا ما يؤكد على دور التعويضات في تحسين العلاقة بين المدير التنفيذي والمساهمين.

6. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يسعى مجلس الإدارة بتعيين المدير التنفيذي وتحديد صلاحياته والاشراف عليه وكذلك تحديد أجورة ومكافأته) نحو المطبق حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.00) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، كما بلغت نسبة المطبق (100%). وهذا يؤكد بأن مسؤولية تعيين المدير التنفيذي وتحديد مهامه والقيام بالاشراف عليه هي من مهمه مجلس الإدارة.

7. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يعمل المدراء التنفيذيون في ظل خطط تمكنهم من الحصول على مكافآت وبالتالي تزيد من أجمالي رواتبهم) نحو المطبق الى حد ما حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.45) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي(2)، كما بلغت نسبة المطبق الى حد ما (55.3%).وهذا يدل على أن المدير التنفيذي يعمل وفق خطط تمكنه من الحصول على مكافأت.

كما بلغت قيمة الوسط الحسابي للمحور (2.66) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي اي اتجاه الاجابة للمحور بصورة عامة نحو المطبق بنسبة (83%).

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث

لاختبار الفرضية (فرضية الانحدار الخطي البسيط) والتي تنص:

فرضية العدم: (لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آليات الحوكمة الداخلية في جودة التقارير المالية)

الفرضية البديلة: (يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آليات الحوكمة الداخلية في جودة التقارير المالية)

جدول (5) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط

ت	المصارف	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
1	التجاري العراقي	1.65	0.31	0.93	197.45	طردي
2	الاهلي العراقي	-9.71	0.78	0.61	11.57	طردي
3	اشور	-2.10	0.89	0.81	14.12	طردي
4	الائتمان	-1.09	0.72	0.51	1.04	لايوجد تأثير
5	الخليج التجاري	-1.51	0.13	0.02	0.01	لايوجد تأثير
6	عبر العراق للاستثمار	-2.37	0.37	0.97	509.16	طردي
7	الاستثمار العراقي	-1.25	0.60	0.37	0.58	لايوجد تأثير
8	الموصل للتنمية والاستثمار	-2.61	0.73	0.54	1.15	لايوجد تأثير
9	الاتحاد العراقي	-5.33	0.64	0.42	0.71	لايوجد تأثير
10	بغداد	-1.35	0.98	0.87	24.26	طردي
11	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	-6.31	0.15	0.02	0.03	لايوجد تأثير
12	سومر التجاري	2.95	-0.12	0.01	0.02	لايوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،5) = 10.01

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول (5) والذي يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط نلاحظ:

1-رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص وجود تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني اليات الحوكمة الدولية على جودة التقارير المالية حيث بلغت قيم F المحسوبة لهما اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%) وللمصارف التالية:

- المصرف التجاري العراقي تأثير طردي، المصرف الاهلي العراقي تأثير طردي، مصرف آشور تأثير طردي،مصرف عبر العراق للاستثمار تأثير طردي،مصرف بغداد تأثير طردي

2-قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والتي تنص عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني اليات الحوكمة الدولية على جودة التقارير المالية حيث بلغت قيم F المحسوبة لهما اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%) وللمصارف التالية:

- مصرف الائتمان، ،مصرف الخليج التجاري، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، مصرف سومر التجاري

انبثقت من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

اولاً: لاختبار الفرضية الفرعية الاولى المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية القائلة:

فرضية العدم: (لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آلية مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية)

الفرضية البديلة: (يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آلية مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية)

جدول(6) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط

المصارف	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
التجاري العراقي	1.22	0.90	0.92	187.76	طردي
الاهلي العراقي	-9.00	0.15	0.02	0.03	لايوجد تاثير
اشور	-8.76	0.92	0.95	229.77	طردي
الائتمان	-1.87	0.38	0.14	0.17	لايوجد تأثير
الخليج التجاري	-5.02	0.33	0.11	0.12	لايوجد تأثير
عبر العراق للاستثمار	4.66	-0.46	0.21	0.27	لايوجد تأثير
الاستثمار العراقي	-2.59	0.60	0.37	0.58	لايوجد تأثير
الموصل للتنمية والاستثمار	-5.13	0.89	0.96	731.21	طردي
الاتحاد العراقي	-3.45	0.86	0.74	12.82	طردي
بغداد	-6.71	0.85	0.75	12.86	طردي
الاقتصاد للاستثمار والتمويل	5.36	-0.61	0.37	0.59	لايوجد تأثير
سومر التجاري	-7.00	0.47	0.22	0.29	لايوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،5) = 10.01

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (16) والذي يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط نلاحظ:

1- رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص وجود تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آلية مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية حيث بلغت قيم F المحسوبة لهما اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%) وللمصارف التالية:

- المصرف التجاري العراقي تأثير طردي، مصرف آشور تأثير طردي،مصرف الموصل للتنمية والاستثمار تأثير طردي، مصرف الاتحاد العراقي تأثير طردي، مصرف بغداد تأثير طردي

2- قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والتي تنص عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آلية مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية حيث بلغت قيم F المحسوبة لهما اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%) وللمصارف التالية:

- مصرف الاهلي العراقي،مصرف الائتمان، مصرف الخليج التجاري، مصرف عبر العراق للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، مصرف سومر التجاري

ثانياً: لاختبار الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية القائلة:

فرضية العدم: (لايوجد تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آلية تركز الملكية على جودة التقارير المالية)

الفرضية البديلة: (يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آلية تركز الملكية على جودة التقارير المالية)

جدول (7) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط

المصارف	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
التجاري العراقي	-9.07	0.90	0.89	177.75	طردي
الاهلي العراقي	5.11	-0.15	0.03	0.05	لايوجد تاثير
اشور	-9.64	0.07	0.004	0.01	لايوجد تأثير
الائتمان	-2.05	0.45	0.20	0.25	لايوجد تأثير
الخليج التجاري	-4.21	0.19	0.04	0.03	لايوجد تأثير
عبر العراق للاستثمار	-3.07	0.84	0.71	14.57	طردي
الاستثمار العراقي	-4.89	0.60	0.37	0.58	لايوجد تأثير
الموصل للتنمية والاستثمار	-1.67	0.85	0.72	15.38	طردي
الاتحاد العراقي	-1.88	0.64	0.62	11.71	طردي

بغداد	-9.53	0.87	0.76	16.15	طردي
الاقتصاد للاستثمار والتمويل	-8.29	0.38	0.15	0.17	لايوجد تأثير
سومر التجاري	3.03	-0.36	0.13	0.15	لايوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،5) = 10.01

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول(7) والذي يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط نلاحظ:

1- رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص وجود تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آلية تركز الملكية على جودة التقارير المالية حيث بلغت قيم F المحسوبة لهما اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%) وللمصارف التالية:

- المصرف التجاري العراقي تأثير طردي، يمصرف عبر العراق للاستثمار، تأثير طرديمصرف الموصل للتنمية والاستثمار، تأثير طردي، مصرف الاتحاد العراقي تأثير طرد، يمصرف بغداد تأثير طردي

2- قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والتي تنص عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آلية تركز الملكية على جودة التقارير المالية حيث بلغت قيم F المحسوبة لهما اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%) وللمصارف التالية:

- مصرف الاهلي العراقي، مصرف اشور، مصرف الائتمان، مصرف الخليج التجاري، مصرف عبر العراق للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، مصرف سومر التجاري

ثالثاً: لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية القائلة:

فرضية العدم: (لايوجد تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آلية تعويضات المديرين التنفيذين على جودة التقارير المالية)

الفرضية البديلة: (يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آلية تعويضات المديرين التنفيذين على جودة التقارير المالية)

جدول(8) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط

المصارف	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
التجاري العراقي	7.13	0.89	0.81	14.19	طردي
الاهلي العراقي	-4.38	0.98	0.97	44.04	طردي
اشور	-1.24	0.90	0.98	129.74	طردي
الائتمان	-1.36	0.96	0.92	17.82	طردي
الخليج التجاري	1.01	-0.50	0.25	0.33	لايوجد تأثير
عبر العراق للاستثمار	-1.32	0.92	0.86	16.35	طردي
الاستثمار العراقي	-1.69	0.60	0.37	0.58	لايوجد تأثير
الموصل للتنمية والاستثمار	-1.54	0.91	0.84	15.09	طردي
الاتحاد العراقي	4.56	0.94	0.88	16.64	طردي
بغداد	-2.33	0.87	0.76	13.15	طردي
الاقتصاد للاستثمار والتمويل	-3.10	0.06	0.003	0.01	لايوجد تأثير
سومر التجاري	-4.82	0.47	0.22	0.29	لايوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،5) = 10.01

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول(8) والذي يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط نلاحظ:

1- رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص وجود تأثير ذات دلالة احصائية لـ آلية تعويضات المديرين التنفيذين على جودة التقارير المالية حيث بلغت قيم F المحسوبة لهما اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%) وللمصارف التالية:

- المصرف التجاري العراقي تأثير طردي، المصرف الاهلي العراقي تأثير طردي، مصرف اشور تأثير طردي، مصرف الائتمان تأثير طردي، مصرف عبر العراق للاستثمار تأثير طردي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار تأثير طردي، مصرف الاتحاد العراقي تأثير طردي، مصرف بغداد تأثير طردي

2- قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والتي تنص عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية لـ تبني آلية تعويضات المديرين التنفيذين على جودة التقارير المالية حيث بلغت قيم F المحسوبة لهما اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%) وللمصارف التالية:

- مصرف الخليج التجاري،مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل،مصرف سومر التجاري

المبحث الخامس – الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- تعمل حوكمة الشركات وآلياتها كقوة دافعه لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، أذ أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي يقلل من سلوك الإدارة الانتهازي ويحسن من جودة التقارير المالية

2- أظهرت النتائج أن التعويضات الممنوحه للمدير التنفيذي بناء على الإداء المقدم من قبله في التنظيم والمراقبة تحسن من العلاقة بين المدير التنفيذي والمساهمين مما يؤثر ايجابياً في جودة التقارير المالية.

3- أظهرت النتائج أن مجالس الإدارة للمصارف عينة البحث التي تلتزم بتطبيق دليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي والاراشادات والقوانين التي تفرضها عليها البيئة المحلية مما يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية لهذه المصارف.

4- اظهرت النتائج أن تركز الملكية بيد عدد قليل من المساهيمن يسمح لهم بالتأثير والمشاركة في قرارات الوحدة الاقتصادية مما يجعلم عرضه للاشراف من قبل الجهات الحكومية مما يحد من قدرة المدراء بممارسة إدارة الارباح وبالتالي تحسن من جودة التقارير المالية.

ثانياً : التوصيات

1- العمل على زيادة الوعي المتعلق بمفهوم حوكمة الشركات والاستناد الى الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والتي تساهم في عملية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية وتنعكس في تحسين جودة التقارير المالية وحماية حقوق المساهمين.

2- زيادة قدرة مجلس الإدارة الرقابية والإدارية على أداء الادارة العليا واختيارها للسياسات المحاسبية المناسبة والحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تنعكس على جودة التقارير المالية ويتم ذلك من خلال تعديل تشكيلة مجلس الإدارة بحيث يشمل على عدد اعضاء خارجيين من ذوي الخبرة.

3- ضرورة قيام مجلس الإدارة ولجان التدقيق التابعة له بفحص والتأكد من توافر الجودة في التقارير المالية الصادرة من قبل المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

Resources:

First: Books

1- Rezaee, Z. (2008), **"Corporate governance and ethics"** ,John Wiley & Sons.

Second: Periodicals:

1- Ali, Alaa Ghaleb, and Jassim, Asma Noman and Ibrahim, Afaq Thanoun, (2020), “Determinants of Corporate Governance in Light of the Financial Crisis,” Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (16), Issue (Special), C (2)
2- Amartey, L. A., Yu, M., & Chukwu-lobelu, O. (2019), "Corporate governance in Ghana: An analysis of board accountability in Ghanaian listed banks", Journal of Financial Regulation and Compliance, 27(2), 126-140.
3- Garzón Castrillón, M. A. (2021), "The concept of corporate governance", Visión de Futuro, 25(2), 178-149.
4- Al-Jazrawi, Ibrahim Muhammad Ali, and Khudair, Bushra Fadel, (2014), “A proposed model for disclosing corporate governance and its internal mechanisms,” Baghdad University College for Economic Sciences Journal, Issue (39).
5- Melah, Weam, (2019), “The Role of Internal Governance Mechanisms in Reducing Creative Accounting Practices - Case Study of the National Corporation for Phosphate Mines in Tebessa”, Journal of Economic, Management and Commercial Sciences, Volume (12), Number (01).

6- Permatasari, I., Komalasari, A., & Septiyanti, R. (2019), "the Effect of Independent Commissioners, Audit Committees, Financial Distress, and Company Sizes on Integrity of Financial Statements", International Journal for Innovation Education and Research, 7(12), 744-750,.

7- Bel-Oms, I., & Segarra-Moliner, J. R. (2022), "How Do Remuneration Committees Affect Corporate Social Responsibility Disclosure? Empirical Evidence from an International Perspective", Sustainability, 14(2), 860.

8- Ugwu, I. V., Ekwochi, E. A., & Ogbu, C. G., (2021), "A critical study of corporate risk management committee impact on firm performance", International Journal of Academic Information Systems Research (IJAISR), 5(4), 24-39.

9- Meligy, Magdy Meligy Abdel Hakim, (2014), "The Impact of Ownership Structure and Board Characteristics on Accounting Conservatism in Financial Reports - Evidence from the Egyptian Environment," Scientific Journal of Trade and Finance, Volume (34), Issue (1).

10- Alves, S. (2012), "Ownership structure and earnings management: Evidence from Portugal", Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 6(1), 57-74

11- abd al-Rahman, Muhammad al-Tayyib Ali, (2021), "Measuring the impact of accounting disclosure and the quality of financial reports through the mechanism of governance of Sudanese commercial banks," Journal of Finance and Corporate Governance, Volume (5), Issue (2)

12- Muhammad, Khouba Abdel-Ameed, (2012), "The role of corporate governance in establishing the scientific foundations for the work of joint-stock companies in Iraq," Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, eighth year, issue (25)

13- Hussein, Jakhsi Darwish, (2021), "The Obligation of Governance Principles on Iraqi Joint Stock Companies - A Comparative Study," International Journal of Human and Social Sciences, Issue (27)

14- AL-Sarraf, S. N., & Al-Taie, B. F. (2021). "The impact of governance mechanisms on the accounting disclosure for sustainable development and its reflection on the quality of financial Report". Review of International Geographical Education Online, 11(9).

15- Almueayni, S. S. (2011) "Measuring the quality of profits in commercial banksAnalytical study of a sample of Iraqi commercial bank accounts", Journal of Economic and Administrative Sciences.

16- Al-Harbi, Alaa Wasil, (2021), "The Impact of Corporate Governance on the Quality of Financial Reports (An Applied Study on Banks Listed in the Saudi Stock Exchange "Tadawul")", Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, Volume 29, Issue 3.

17- Hameed, A. M., Al-taie, B. F. K., & Al-Mashhadani, B. N. A. (2019), "The Impact of IFRS 15 on Earnings Quality in businesses such as hotels: critical evidence from the Iraqi environment", African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, 8(4), 1-11.

18- Rasheed, H. S., & Abdullah, M. (2022). THE EFFECT OF APPLYING THE CAPITAL ADEQUACY STANDARD According to basel iii requirements on the earning quality in Iraqi private banks. *Humanities*, *12*(3), 206-222.

19- Nawaji, Hazem Mahfouz Mohamed, (2019), "The Impact of Operational Characteristics of Companies on the Quality of Their Financial Reports (An Applied Study on Family Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange)," Faculty of Commerce, Damanhour University, Volume 22, Issue 4.

20- Jones, J. J. (1991), "Earnings management during import relief investigations", Journal of accounting research, 29(2), 193-228.

21- Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). "Detecting earnings management", Accounting review, 193-225.

22- Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005). "Performance matched discretionary accrual measures", Journal of accounting and economics, 39(1), 163-197.

23- Qourin, Haj Kouider, (2020), "The Role of the Corporate Governance System in Raising the Quality of Financial Reporting in Algerian Economic Institutions - A Case Study of the Patemital Corporation in Ain Defla," Journal of Economic Reforms and Integration into the Global Economy, Higher School of Commerce, Volume (14), No. (1)

24- Abu Hamam, Majed Ismail, (2009), "The Impact of Governance Rules Application on Accounting Disclosure and Financial Reporting Quality - A Field Study on Companies Listed in the Palestine Stock Exchange," Master Thesis, Faculty of Commerce, The Islamic University-Gaza.

25- Zawy, Amal, (2016), "The quality of accounting and financial information and the conditions for achieving it," Journal of Law and Human Sciences - Economic Studies, Volume (2), Issue (27).

26- Al-Jajjawi, Talal Muhammad Ali and Al-Obaidi, Rafid Kazem Nassif, (2014), "Assessing the level of quality of accounting information from the point of view of its compilers and users - a proposed application framework in a sample of Iraqi private banks and investors in the Iraq Stock Exchange," Iraqi Journal of Administrative Sciences, Vol. (10), Issue (39).

27- Al-Issa, Duha Muhammad, (2018), "The Impact of Voluntary Disclosure on the Quality of Financial Reports_An Analytical Study," Master Thesis, Faculty of Economics, University of Aleppo.
28- Uwuigbe, U., Felix, E. D., Uwuigbe, O. R., Teddy, O., & Falola, I. (2018), "Corporate governance and quality of financial statements: A study of listed Nigerian banks", Banks & bank systems, (13, Iss. 3), 12-23.
29- Abdel-Fattah, Saeed Tawfiq Ahmed, (2013), "The Relationship of the Characteristics of Audit Committees to the Quality of Financial Reports - An Experimental Study", Master Thesis, Faculty of Commerce, Zagazig University.
30- Pongsaporamat, Pattaraporn,(2016)," OWNERSHIP STRUCTURE AND THE QUALITY OF FINANCIAL REPORTING IN THAILAND: THE EMPIRICAL EVIDENCE FROM ACCOUNTING RESTATEMENT PERSPECTIVE", journal jiaber,vol(14),no(10).
31- Ibrahim, Farid Muharram Farid, (2019), "The Impact of Risk Incentives of the Executive Director on the Characteristics of Accounting Information: An Applied Evidence from the Egyptian Stock Exchange," Journal of Accounting Thought, Volume (23), Issue (2), pp.: 1-47

Third: Thesis's and Dissertations:

1- Akinwunmi, O. D. (2020), "The determinants of CEO compensation in Nigeria: a quantitative study", Masters Thesis,Linne universitete.
2- Musa, A. U. W. A. L. U, (2015), "International financial reporting standards and financial reporting quality among Nigerian listed companies", Othman Yeop Abdullah Graduate School of Business, Universiti Utara Malaysia.
3- Khadra, Marj, (2015), "Earnings management and its impact on the quality of the financial statements, a field study of a sample of individuals specialized in the accounting and financial field," Master's thesis, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Facilitation Sciences, University of Mohamed Kheisar-Biskra.
4- Abu Saeed, Yousra Muhammad Musa, (2017), "The Relationship between Internal Control Elements and the Quality of Financial Reports (A Field Study on Banks Operating in the Gaza Strip)", Master's Thesis in Accounting and Finance, Faculty of Commerce, The Islamic University of Gaza